

جُهُودُ الْأَسْتَاذِ الْإِمَامِ مُحَمَّدَ الطَّاهِرِ ابْنِ عَاشُورٍ فِي نَقْدِ الْأَحَادِيثِ الْبَاطِلَةِ وَالْمَوْضُوعَةِ

الأستاذ: علي بن أحمد العللايمي (*)



نبذة في سيرته:

هو الإمام العلامة الفقيه الشيخ محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور، من أصول أندلسية، ولد بالمرسى من ضواحي العاصمة تونس، ثم سكن العاصمة وبها نشأ فحفظ القرآن الكريم كأبناء جيله وقرأه على المقرئ محمد الخياري، ثم حفظ مجموعة من المتون العلمية التي تهيء الطالب إلى التعليم بجامع الزيتونة، ثم تدرّج الشيخ محمد الطاهر في سلم المعارف فقرأ جملة من الكتب المطولة المعمقة في فنون شتى من الثقافة الإسلامية، وكان ذلك على جملة من أبرز العلماء في بيئته التونسية، منهم: محمد العزيز بوعتور (تـ1324هـ)، والشيخ عمر بن الشيخ (تـ1328هـ)، والشيخ المصلح سالم بوحاجب (تـ1342هـ) الذي كان له الأثر البالغ في تكوينه وفي آثاره العلمية، والشيخ محمد بن عثمان النجار (تـ1329هـ) الذي درس على يده علم الحديث ومصطلحه، والشيخ صالح الشريف (تـ1337هـ)، والشيخ محمد النخلي (تـ1343هـ).

وقد تولى الشيخ عدة مناصب ووظائف وخاض غمار الإصلاح العلمي والتربوي، وتولى القضاء والإفتاء ومشیخة الإسلام.

إلى تيار الوضع بعد أن ألم بعلوم الحديث، وتمكن من الصنعة الحديثية فأصبح يكتسب الملكة النقدية التي تنقل العالم من ناقد إلى محقق ينظر في حال الحديث فيكشف أن أسباب الخلل فيه تعود إلى سببين⁽²⁾:

- **أولاً:** اغترار الناس بحسن أحوال الرواة من غير نقد ووقوعهم في مصيبة الذهول وإن سلموا من مصيبة التدليس والغرور.
 - **الثاني:** قصور الهمم عن مزاولة علم الحديث مزاولة نقد وضبط والاكتفاء بالإجازات في الاهتمام به وتحقيق الانتساب إليه.
- ومن خلال السبب الأول بالخصوص تحدث الشيخ -رحمه الله- عن الوضّاعين بمختلف أنواعهم ونوازعهم ودوافعهم، وما ظهر على أيديهم من بوارق الكذب بالتدليس في الأسماء وبحذف من يتهمه الناس من رجال الإسناد في مروياتهم، وبما يزيده في الأحاديث الصحيحة من كلام غير ثابت؛ وأمر التدليس متفاوت فيه فيمن وسّم به.

كما تتلمذ على يديه طوائف من العلماء من أبرزهم في تونس ابنه الشيخ محمد الفاضل ابن عاشور، والشيخ محمد الشاذلي النيفر، والشيخ محمد الحبيب ابن الخوجة. ولقد كان لهذا العالم الجليل آثار علمية متنوعة، طُبِعَ بعضها، والبعض الآخر لا يزال مخطوطاً، من أبرزها: تفسيره الشهير **(التحرير والتنوير)**، وهو من أنفع التفاسير المعاصرة، و**(مقاصد الشريعة الإسلامية)**، وهو كتاب فذ في باب، و**(أصول النظام الاجتماعي)**، و**(كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ)**، و**(النظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح)**، وغيرها.

توفي رحمه الله تعالى سنة 1394هـ، بعد حياة حافلة بالجدّ والنشاط والإفادة والتأليف القيمة⁽¹⁾.

أثره العلمي والحديثي:

انطلقت جهود الشيخ ابن عاشور في التصدي

(*) أستاذ باحث بوحدة بحث الحديث والسيرة بجامعة الزيتونة. وواعظ ديني بالإدارة المركزية بوزارة الشؤون الدينية-الجمهورية التونسية.

(1) ينظر ترجمته في: "أعلام من الزيتونة" لمحمود شمام (ص 240-283).

(2) ينظر: "شيخ الإسلام محمد الطاهر ابن عاشور" لمحمد الحبيب بلخوجة (1/ 254-259).

ومن خلال تشخيص الشيخ لأسباب الإخلال بعلم الحديث اشتغل لتحذير الناس من خطر الأحاديث الموضوعة فنشر المقالات في (المجلة الزيتونية)، وألقى المحاضرات والدروس في المجمعات والمساجد، وسنحاول في هذا المقال، تلخيص تلك الجهود.

التنبية على جملة من الأحاديث الموضوعة:

ومن هذا القسم مقالات ورسائل نقدية أكثرها تحقيق لنظر أو بحث في أثر منها، وهو بعد بيان خطر ذلك على السنة، ودعوته إلى الذب عنها، والتحفّظ من المشكوك فيه منها، يورد جملة من الأحاديث الموضوعة تنبيهاً عليها:

1. حديث أخرجه الحاكم في (المستدرک) (137/3/رقم: 4637):

قال حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا محمد بن عبد الرّحيم الهروي، بالرّملة، ثنا أبو الصّلت عبد السّلام بن صالح، ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: {أنا مدينة العلم وعليّ بابها}، فمن أراد المدينة فليأت الباب. علّق الشيخ على هذا الحديث بالنقد والمراجعة بعد أن أفرده أبو الفيض أحمد بن صديق الغماري في كتاب كامل سماه (فتح الملك العلي بصحة حديث باب مدينة العلم عليّ) (3)، محاولاً تصحيح هذا الحديث. فكان من الشيخ -وهو حريص على الدفاع عن السنة- إلا أنّ أفرده لها مقالاً كاملاً ردّ فيه على الغماري ومصنّفه نشرته (المجلة الزيتونية).

المراجعة ونقد الشيخ ابن عاشور لكتاب "فتح الملك العلي":

صدّر الشيخ مراجعته ونقده للحديث بما يزيل الوحشة من نفس صاحبه بقوله: "رأيت أنكم نحوتهم نحو تلقي الحديث "أنا مدينة العلم وعليّ بابها" بالقبول، ولا بدّع في ذلك فقد سبقكم إلى ذلك كثير من المحدثين كما أنّ كثيراً منهم نبذوه بالعراء، وكثيراً رموه بأنّه وضع وافترأ" (4).

ولتأييد وجهة النظر هذه قال: "إن منكره لم يقتصر على الطعن في رجال أسانيد بل قالوا فيه أقوالاً شديدة مثل: "موضوع"، "منكر"، "لا أصل له"، "كذب"، "كم خلق افتضحوا فيه"، "ولم يروه عن أبي معاوية أحد من الثقات"، ومثل هذا الحكم لا يصدر عن أصحابه من الحفاظ إلا بعد التقصي

ترجمته (8)، وجرحه الدرّقطني (9)، وأحمد بن حنبل، وابن عدي (10).

قال الشيخ ابن عاشور -رحمه الله-: "الاحتجاج بتوثيق من وثق أبا الصّلت مثل الحاكم في "المستدرک" ومثل ما نقل عن يحيى بن معين، وأنا أخذ في هذا بقاعدة "تقديم الجرح على التعديل" إلا إذا كان المجرّح شاذّاً جداً وكان متحاملاً، لا سيما وكثير من الذين جرحوا أبا الصّلت طعنوه طعناً عميقاً، كما ذكره الخطيب البغدادي في ترجمته، وكما ذكره أئمة الحديث عن أحمد بن حنبل والدرّقطني وابن عدي في شأنه. وقد ثبت أن أبا الصّلت كان يروي أحاديث في مثالب ملصقة بمن تتلبهم الشيعة من الصحابة مثل أبي موسى الأشعري ومعاوية رضي الله عنه وذلك يدل على خبث تشييعه ورقة ديانته بدخول الفضول بين خيرة الأمة من أصحاب رسول الله ﷺ وأن الطعن في الصحابة إطلال من كوى الإلحاد في الدين ورفع الثقة بنقلة الدين إلينا، فكيف تطمئن النفس للرواية عن مثله ولا ينفعه مع هذه النزعة زهده وتقاه" (11).

كما نقد الشيخ سنداً آخر لهذه الرواية من غير طريق أبي الصّلت، رواه محمد بن جعفر الفيدي، عن أبي معاوية، وجعفر بن محمد البغدادي الفقيه، عن أبي معاوية، وعمر بن إسماعيل بن مجالد، وأحمد بن سلمة الجرجاني، وإبراهيم بن موسى الرازي، ورجاء بن سلمة، وموسى بن محمد الأنصاري، ومحمود ابن خدّاش، والحسن بن علي بن راشد، وأبو عبيد القاسم بن سلام... قال الشيخ ابن عاشور: "فأما محمد بن جعفر الفيدي، فهو في ذاته ثقة غير أنّ روايته لم تنتقل إلينا بسند معروف، حتى ننظر رجاله الراوين عن محمد بن جعفر الفيدي، ثم ننظر صيغة التحديث به عن أبي معاوية، إنما رأينا نقلاً نقله الخطيب البغدادي في (التاريخ) عن ابن معين بغير سند، أي الفيدي روى عن أبي معاوية فالله أعلم بحال إسناده.

والاستقراء لجميع أسانيد، فإذا لم يجدوا فيها مظنة الصحة استخلصوا من استقراءهم حكماً كلياً يتعلق بذات الحديث المروي، وليس حكماً جزئياً متعلقاً بأسانيد، وهذا مقام شديد في الحكم، ونظيره قول الإمام أبي عبد الله البخاري في باب من أهدي له هدية وعنده جلساؤه: "ويذكر عن ابن عباس: «أنّ جلساءه شرّاء» ولم يصح"، أي: لم يصح عن رسول الله ﷺ، فلم يعين الإمام البخاري سنداً، بل جزم بعدم صحة المروي ولأجل حكمهم على ذات حديث: {أنا مدينة العلم} بالوضع صار هذا الحديث سبب الطعن في أبي الصّلت حتى إنك لتجد في كلام بعضهم الاعتراض على من عدل أبا الصّلت بقوله: "أليس قد روى حديث: أنا مدينة العلم" كما ذكره الحاكم في (المستدرک) عن العباس بن محمد الدوري عن صالح بن حبيب.

ثم إن جماعة تظاهروا على أن أبا الصّلت وضع هذا الحديث عن أبي معاوية، وذكر قليل منهم أن أبا معاوية حدّث به ثم كف عنه، وعلى كل حال فكثر الاختلاف فيه وشدة عناية الأئمة بالفحص عن رواته يؤذن بأنه حديث لم يكن معروفاً عند الحفاظ، وأنّه طلع على هذه الأمة طلوع الشواظ" (5).

نقد السند:

وذلك تعقيباً على توثيق الغماري لأبي الصّلت الهروي قائلاً: "ثقة مأمون، ومحمد بن جعفر الفيدي قائلاً وهو ثقة مأمون". ردّ الشيخ على ذلك بأقوال أهل العلم من أئمة الحديث وعلماء الجرح والتعديل بأن: - أبا الصّلت الهروي (7): وردت فيه أقوال تكشف لنا أولاً عن الاعتراض على تعديله لما أورده الحاكم إثر رواية حديثه. وذهبت جماعة إلى أنّ أبا الصّلت وضع الحديث عن أبي معاوية، وقال آخرون: "إن أبا معاوية حدّث به ثم كف عنه"، وجزم أحمد بن حنبل وابن عدي بأن أبا الصّلت هو واضع حديث {أنا مدينة العلم} ونسبه لأبي معاوية. كما جرح الخطيب البغدادي أبا الصّلت في

(3) طبع الكتاب بالمطبعة الإسلامية بمصر سنة 1354هـ. والكتاب -في أصله- مخطوط حقّقه محمد الهادي الأميني، ونشر بأصفهان عن مكتبة أمير المؤمنين.

(4) ينظر: "تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة" لابن عاشور (ص81).

(5) ن.م (ص81).

(6) ينظر: مقال نشر في مجلة "الهداية الإسلامية" بمصر، السنة الرابعة، العدد الثاني 34، نوفمبر 1976م.

(7) ينظر ترجمته في: "المجروحين" لابن حبان (151/2)، "الكامل" لابن عدي (315/2)، "سير أعلام النبلاء" للذهبي: (446/11).

(8) تاريخ بغداد (12/315/رقم: 5681، بشار).

(9) تهذيب الكمال (80/18).

(10) الكامل في الضعفاء (5/1968).

(11) "تحقيقات وأنظار" (ص83).

وأما إبراهيم بن موسى، فرواه عنه محمد بن جرير الطبري، وقال: "إنه شيخ لا أعرفه ولا سمعت منه غير هذا الحديث"، فهو إذن مجهول الرواية غريب عنده فلا يعتد به وهو غير إبراهيم بن موسى الرّازي الملقب بالفراء وبالصغير، فذاك إمام جليل.

وأما موسى بن محمد الأنصاري فقد روى حديث: {أنا دار الحكمة..} وقد ذكرت روايته في مقالتي في جملة رواياته وبينت ما فيها، وفي روايته محفوظ ابن بحر الأنطاكي، وقد قال فيه أبو عروبة: "إنه كذاب"، قاله الذهبي في "الميزان".

وأما محمود بن خدّاش، والحسن بن علي بن راشد فقد كفيتم القول فيهما؛ إذ قلت: إن الراويين عنهما متهمان.

وأما أبو عبيد القاسم ففي الذين حدثوا عنه الجبريني وهو من الضعفاء⁽¹²⁾.

نقد المتن:

وبعد الاحتجاج على سند هذا الحديث يقدم أقوال العلماء على متن هذا الحديث مبرزاً الاختلافات التي كانت حوله، وقد حصر مدارك الخلاف في طرق متنه، معتمداً ما جاء في ذلك على ما جاء في (فتح الملك العلي) نفسه، راجياً أن يكون من الرايين المتقابلين ما يحمل على الالتزام بالنظرة الموضوعية، والانتهاه إلى القول الفصل في هذه القضية. وذيل هذه الآراء بقوله: "إن كثرة الاختلافات فيه وشدة عناية الأئمة بالفحص عن روايته، تؤذن بأنه حديث لم يكن معروفاً عند الحفاظ وأنه طلع على هذه الأمة طلوع الشواظ".

ومن هذا العرض لمحتوى الرسالة العاشورية يخلص الأمام الأكبر إلى نتيجة البحث بقوله: "والخلاصة أن حال أسانيد هذا الحديث يمنع من إدخاله في حقيقة الصحيح، وحقيقة الحسن لفقدان شروطهما فيه، فيدور أمره بين الضعف والوضع"⁽¹³⁾.

2. نقد الآثار المروية في المهدي المنتظر:

تمثل في رسالة كانت جواباً عن اقتراح للأستاذ حسين إبراهيم موسى مدير مجلة (الهدى الإسلامي) كان يلتبس فيه من الشيخ أن يكتب بحثاً في هذا الغرض.

فتحدث عن تاريخ نشأة القول بالمهدي المنتظر، فبين بذلك سبب ضعف مرويات المهدي على أنها مروية من الشيعة والروافض، وقد قبلها بعض الصوفية لكونها ترغيبية في معناها.

ردّ الشيخ الأحاديث المروية في المهدي من قبل الشيعة على أنها:

- آثار مروية يرجعونها إلى رسول الله ﷺ.
- أخبار غيبية يكتبونها بأيديهم ويعزونها لمن ينسب إليه الكشف أو التنبؤ بالغيب، ثم يثبتونها في العامة ويعبرون عنها بالأجفار؛ لأنها تكتب في رق جفر وهو الصغير من أولاد المعز.
- أخبار اضطهاد فيها مبالغات أو مختلقة من أصلها، من شأنها أن ترقق قلوب سامعيها على الجانب المضطهد⁽¹⁴⁾، وقد أشار الشيخ إلى كثرة الآثار المروية في المهدي المتضمنة أنه يجيء آخر الزمان فيملاً الأرض عدلاً بعد أن ملئت جوراً، فأورد بعضها في ثمان طرق ثم نقدها من ناحية السند والمتن، من ذلك:

* روى الترمذي (رقم: 2231) وأبو داود (رقم: 2482) من طريق عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبیش إلى ابن مسعود عن رسول الله ﷺ: {لَوْ لَمْ يَبْقَ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا يَوْمٌ لَطَوَّلَ اللَّهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ حَتَّى يَبْعَثَ رَجُلًا مِنْ أَهْلِي، يُوَاطِئُ اسْمُهُ اسْمِي، وَاسْمُ أَبِيهِ اسْمُ أَبِي، يَمْلَأُ الْأَرْضَ قِسْطًا وَعَدْلًا، كَمَا مِلْنَتْ ظُلُمًا وَجَوْرًا}.

قال الشيخ ابن عاشور: "هذا الحديث فيه عاصم بن بهدلة⁽¹⁵⁾ المعروف بابن أبي النجود، عن زر بن حبیش، وقد ضعفه من جهة ضبطه وحفظه ابن سعد، ويعقوب، وأبو حاتم، وابن علي، وابن خراش، والعقيلي، ويحيى بن سعيد القطان، وضعفه العجلي في روايته عن زر بن حبیش؛ ولذلك لم يخرج له البخاري ومسلم إلا مقروناً بغيره، فحديثه قيل حسن لا يبلغ مرتبة الصحة⁽¹⁶⁾، وقيل: دون الحسن وهو الظاهر الجاري على قاعدة الحديث الحسن وإن كان الترمذي وسمه بالحسن والصحة، قلت: على أنه ليس فيه

ذكر المهدي، ولكن ذكر رجل من آل البيت يلي أمر المسلمين"⁽¹⁷⁾.

* روى ابن ماجه (رقم: 4085) من طريق ياسين العجلي إلى علي بن رسول الله ﷺ قال: {الْمَهْدِيُّ مِنَّا أَهْلُ الْبَيْتِ، يُصْلِحُهُ اللَّهُ فِي لَيْلَةٍ}⁽¹⁸⁾.

قال الشيخ ابن عاشور: "فيه ياسين العجلي⁽¹⁹⁾، وقد ضعفه البخاري⁽²⁰⁾. وابن عدي وقال: إنه يعرف بهذا الحديث حديث المهدي"⁽²¹⁾.

ونشير هنا أن الشيخ ابن عاشور -رحمه الله- كلما تناول قضية من قضايا العلم أو السنة إلا وضع لها إطارها الذي تبرز متجليه فيه. فيسهل بذلك البيان ويتحقق من ورائه الفهم، وينتهي منهما إلى الغاية من البحث وهي الحكم في المسألة أو القضية المعروضة.

3. نقد حديث "خلق النور المحمدي"⁽²²⁾: قال الشيخ -رحمه الله-: قال صاحب (المواهب اللدنية)⁽²³⁾:

"روى عبد الرزاق بسنده، عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه قال: قلت يا رسول الله، بأبي أنت وأمي، أخبرني عن أول شيء خلقه الله تعالى قبل الأشياء. قال: {يا جابر، إن الله تعالى قد خلق قبل الأشياء نور نبيك من نوره، فجعل ذلك النور يدور بالقدره حيث شاء الله تعالى، ولم يكن في ذلك الوقت لوح ولا قلم، ولا جنة ولا نار، ولا ملك ولا سماء، ولا أرض ولا شمس ولا قمر، ولا جني ولا أنسي، فلما أراد الله تعالى أن يخلق الخلق قسم ذلك النور أربعة أجزاء، فخلق من الجزء الأول القلم، ومن الثاني اللوح، ومن الثالث العرش. ثم قسم الجزء الرابع أربعة أجزاء، فخلق من الجزء الأول حملة العرش، ومن الثاني الكرسي،

(12) ن.م (ص 85).

(13) ينظر: "من جهود شيوخ الزيتونة في التحذير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة" لطف بن علي بوسريح (ص: 77).

(14) "تحقيقات وأنظار" (ص 53).

(15) ينظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" للمزي (289/9)، "ميزان الاعتدال" للذهبي (357/2)، "الوافي بالوفيات" للصفدي (542/16).

(16) ينظر: "الكواكب النيرات" لابن كيال (ص 473).

(17) "تحقيقات وأنظار" (ص 58).

(18) أخرجه أحمد في "مسنده" (رقم: 645)، والبزار في "المسند" (رقم: 644)، وأبو يعلى (رقم: 465)، والعقيلي في "الضعفاء" (رقم: 2100)، وأبو نعيم في "أخبار أصبهان" (1/170)، و"الحلية" (3/177) من طريقين عن ياسين العجلي، به.

(19) ينظر ترجمته في: "لسان الميزان" لابن حجر (446/9).

(20) "التاريخ الكبير" (8/429).

(21) "تحقيقات وأنظار" (ص 59).

(22) ورد خلال سؤال من أحد قراء مجلة "هدى الإسلام" في استفساره عن حديث رواه عبد الرزاق في مصنفه، فأجاب عليه فضيلة الشيخ ابن عاشور.

(23) "المواهب اللدنية بالمنح المحمدية" للقسطلاني (48/1)، نشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة - مصر.

ومن الثالث باقي الملائكة، ثم قسّم الجزء الرابع أربعة أجزاء، فخلق من الأول السماوات، ومن الثاني الأرضين ومن الثالث الجنة والنار، ثم قسّم الرابع أربعة أجزاء، فخلق من الأول نور أبصار المؤمنين، ومن الثاني نور قلوبهم -وهي المعرفة بالله- ومن الثالث نور أنسهم، وهو التوحيد لا إله إلا الله محمد رسول الله { (24)

نقده الشيخ -رحمه الله- من جهة اللفظ ومن جهة المعنى وأشار إلى وضعه بحكم أنّ الحديث مجهول السند سوى سند عبد الرزاق مرفوعاً إلى جابر، حيث قال الشيخ ابن عاشور: "فإن كان عبد الرزاق قد رواه حقيقة فيكون قد رواه عن الضعفاء في آخر عمره، فلذا لا يوجد في مسند عبد الرزاق، وإن كان عبد الرزاق لم يروه فقد كذبه عنه الضعفاء والمتساهلون ممن شملهم المقبول إذ لم ينقله أحد، وكذلك رواية البيهقي فإن البيهقي متساهل في أحاديث دلائل النبوة وفضائل الأعمال.

أمّا ما روي في (شفاء الصدور) لابن سبع، فلا حاجة إلى التنبيه على أن كتابه يشتمل على المقبول والمردود.

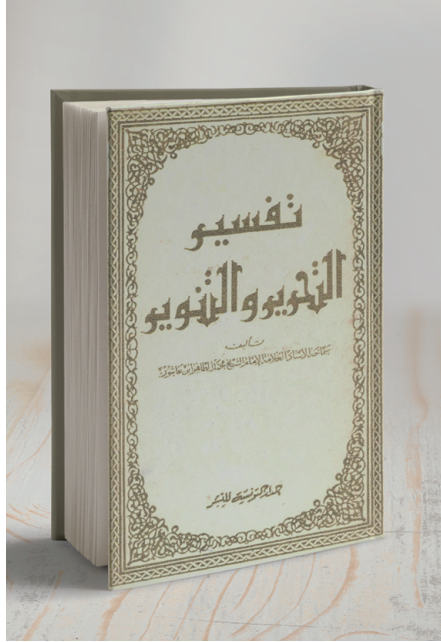
فهذا الحديث مجهول السند، ومجرد وجود عبد الرزاق في رواته لا يكفي في توثيق سنده؛ إذ لا ندري من رواه عن عبد الرزاق ولا من روى عنه عبد الرزاق بينه وبين جابر؛ فهو لذلك غير صحيح ولا حسن لعدم معرفة رواية مصدره، على أن يعرف توفر شروط رجال الصحيح، ورجال الحسن فيهم، فيتردد بين كونه ضعيفاً أو موضوعاً" (25).

نقده من جهة اللفظ:

قال الشيخ -رحمه الله-: "إن نظم الكلام في هذا الحديث نظم ضعيف لا يناسب أن يكون لفظ رسول الله ﷺ الذي هو أفصح العرب، يبدو ذلك جلياً لمن كان له ذوق في تراتيب منه".

فمن ذلك قوله: "فجعل ذلك النور يدور بالقدرة" وهو حشو من الكلام وهل تتحرك الأشياء كلها بالقدرة.

ولم يكن في ذلك الوقت لوح ولا قلم ولا... ولا... إلخ، وهو تطويل ثقيل ننزه عنه البلاغة النبوية، ويغني عنه أن يقال: ولم يكن في ذلك الوقت شيء مخلوق. وجابر ابن عبد الله لم يكن من الأغبياء حتى يطول له ما به من خاصة أصحاب رسول الله ﷺ، وأهل العلم منهم، وممن روى عن رسول الله ﷺ علماً كثيراً وأخذ عنه خلق كثير.



نقده من جهة المعنى:

• **الوجه الأول:** قال علماء أصول الحديث وأصول الفقه: إن كل خبر أوهم معنى باطلاً ولم يقبل التأويل فهو مكذوب، وتقدم أن ابن الصلاح قال: "وضعت أحاديث طويلة تشهد بوضعها ركافة ألفاظها ومعانيها".

وهذا الحديث قد جمع طول اللفظ وطول المعنى مع قلة الجدوى، وعادة رسول الله ﷺ في الحديث في ذكر أمور الغيب الاختصار على محل العبرة وما يجب الإيمان به فيما يرجع إلى الاعتقاد مع الإجمال والرمز؛ لأن الأشياء التي لا تدرك بالكنه ولا يبلغ إليها فهم العقول لا فائدة في تفصيل الوصف فيها، وإنما ينبه القرآن أو السنة المؤمنين إلى أصل وجودها.

• **الوجه الثاني:** أنه معارض لما ثبت في الصحيح في (الجامع الكبير) للترمذي و(مسند) الإمام أحمد و(سنن) أبي داود -ليس داود الطائليسي- عن عبادة ابن الصامت، وعن أبي بن كعب أن رسول الله ﷺ قال: {أول ما خلق الله القلم}، فهذا الحديث هو الذي يعول عليه لصحته، وهو يعارض حديث عبد الرزاق المتكلم عنه؛ لأن معنى الجمع بين المتعارضين أن يمكن التصديق بمعنى كل منهما: "فإذا كان التصديق بمعنى أحدهما يلزم منه إبطال معنى الآخر فليس ذلك من الجمع، بل ذلك يعود إلى الترجيح، أي: ترجيح صدق أحدهما وإبطال الآخر. وهذان الحديثان قد عين كل منهما أول ما خلق

الله تعالى من المخلوقات، ولفظ أول لفظ ظاهر الدلالة على معنى السبق الحقيقي، أي: التقدم في الوجود على كل ما سواه، وأحد الحديثين عين لهذا السبق شيئاً غير الذي عينه الحديث الآخر، فثبت التعارض بينهما لا محالة، وذكر صاحب (المواهب اللدنية) في الجمع بين الحديثين بتأويل أحدهما.

حاصله: أن يكون النور المحمدي هو أول المخلوقات على الحقيقة، ويكون القلم أول المخلوقات بالنسبة لما عدا النور المحمدي وهذا بعيد: لأن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبين للناس أول المخلوقات ما كان يعوزه أن يذكر النور المحمدي، ثم يردفه بالقلم.

التأويل الثاني: حاصله أن المراد بأول المخلوقات في هذين الحديثين، وفي أحاديث أخرى مروية بأسانيد بعضها صحيح وبعضها ضعيف تقتضي أن أول المخلوقات العرش أو الماء، هو أولية كل شيء مما ذكر بالنسبة إلى جنسه، وهذا الوجه فاسد لانعدام فائدة التفضيل فيه؛ ولأن من الأشياء التي أثبتت لها الأولوية ما ليس له أفراد؛ كالعرش، والقلم، ومن الأشياء ما هو الجنس كله؛ كالماء.

• **الوجه الثالث:** أن حديث جابر جعل نور أبصار المؤمنين مخلوقاً من الجزء الأول من الربع الرابع مع أن أبصار المؤمنين ليست لها خصوصية في الإبصار على أبصار سائر الناس، وإنما تتفاوت الأبصار بالحدة والضعف بالخلقة، ولا أثر في ذلك لإيمان ولا كفر؛ ولذلك لجأ شارح (المواهب) إلى تفسير الأبصار بالبصائر؛ ولكنه صنع اليد لا يساعد عليه لفظ الحديث، على أن قوله في الحديث بمعنى ومن الثاني نور قلوبهم يتأكد ما حمله عليه شارح (المواهب).

• **الوجه الرابع:** أن هذا الحديث يفيد معنى فاسداً، وذلك لأن قوله: {أول ما خلق نور نبيك} يظهر منه أن الإضافة حقيقية، فالمراد من النور هو الحقيقة المحمدية أعني الذي سيكون فيما بعد روح محمد ﷺ حين خلق الأرواح والذي سجل في جسده الشريف حين تنفخ فيه الروح في طور تكوينه، وإذا كان كذلك فتقسيمه بعد ذلك أجزاء وخلق مخلوقات في كل جزء من تلك الأجزاء يقتضي إما دخول النقصان على الحقيقة المحمدية بعد خلقها، وإما كون تلك المخلوقات أجزاء لها فتصير الحقيقة المحمدية كلاً له أجزاء وهذا مخيف،

(24) قلت: الحديث موضوع، والحديث ليس له وجود في «مصنف عبد الرزاق» حسب الطبعة التي بين أيدينا.

(25) «تحقيقات وأنظار» (ص: 158-159).

فإن كانت الإضافة لأدنى ملابس، أي: النور الذي منه نبيك كان ذلك مقتضياً أن القلم واللوح والعرش والملائكة والسموات والأرضين معتبرة قبل الحقيقة المحمدية في التجزئة من ذلك النور؛ لأنها كونت من أجزاء قبل تكوين الحقيقة المحمدية من الجزء الأخير الذي وضع في آدم عند خلقه، فيكون معنى الحديث على المقصود منه الإبطال، فإن المقصود منه لقائه التعريف بفضل الحقيقة المحمدية في سبق الخلق.

• **الوجه الخامس:** أن في هذا الحديث تخطيطاً في ترتيب الأشياء المخلوقة من هذا النور؛ إذ بعضها من الذوات مثل القلم، وبعضها من الأجناس مثل الملائكة، وبعضها من المعاني مثل المعرفة بالله والتوحيد، وهذه المعاني يتعلق الخلق بها تبعاً لخلق محلها، ومحلها هو العقل وليس في هذا الحديث ذكر خلق العقل، هذا ما لاح لي في بيان حال هذا الحديث (26).

وهذا النقد العلمي النبیه المفید للشیخ - رحمه الله تعالى - یبین بأنه یحذر ویصدی لمن یحتج بمثل هذه الترهات ینسبها إلى رسول الله ﷺ.

4. **حديث {مَنْ لَمْ يَهْتَمَّ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ}** (27):

نقد سنده وأشار إلى اختلاف ألفاظه. قال فيه: "هذا الأثر تناقلته الألسن من كتاب "الإحياء" (28) للغزالي فقد ذكره في مبحث النصيحة للمسلمين من كتاب "آداب الصُّحبة" بلفظ: {مَنْ لَمْ يَهْتَمَّ لِلْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ} (29) وهو ما رواه الحاكم في مستدركه مرفوعاً (30). ورواه الطبراني كذلك عن أبي ذر مرفوعاً (31).

وقد ذكره الطبراني أيضاً والسخاوي في (المقاصد الحسنة) بلفظ: {مَنْ لَمْ يَهْتَمَّ بِأَمْرِ الْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ}، قال الحافظ العراقي في (المغني عن حمل الأسفار) (32): "وكلتا الروایتين سندهما ضعيف".

وذكره البخاري في (المقاصد الحسنة) (33) عن "شعب الإيمان" (34) للبيهقي عن وهب بن راشد، عن فرقد السَّجَحي، عن أنس بلفظ: {مَنْ أَصْبَحَ وَهَمُّهُ غَيْرُ اللَّهِ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ، وَمَنْ أَصْبَحَ لَا يَهْتَمُّ لِلْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ}.

وذكره السيوطي في (جمع الجوامع) وفي (الجامع الصغير) (35) بلفظ {مَنْ أَصْبَحَ وَهَمُّهُ غَيْرُ اللَّهِ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ وَمَنْ أَصْبَحَ

لَا يَهْتَمُّ بِالْمُسْلِمِينَ فَلَيْسَ مِنْهُمْ}، قال في (جامع الجوامع): رواه الحاكم عن ابن مسعود وتعبه، والبيهقي وابن النجار عن أنس (36). هذا، خلاصة ما قيل فيه، وأسانيده كلها واهية مخرجة في الكتب المعروفة بالإكثار من تخريج الضعيف، وقد صرح العراقي والمرتضى بأنه حديث ضعيف، ولم يبلغ مبلغ الحسن من الصحيح (37).

والملاحظ هنا أن هذا الحديث لاكنه الألسن ودونته الكتب رغم إشارة العلماء إلى وضعه من ذلك الشيخ ابن عاشور. إلا أن خطباء المنابر إتخذوه شعاراً بحكم استنادهم الأعمى على كتاب (إحياء علوم الدين) للإمام الغزالي (ت505هـ) الذي يحمل الكثير من الأحاديث الضعيفة والباطلة والموضوعة. ورغم ذلك يبقى كتاب (الإحياء) من أجل كتب الوعظ والأخلاق والتربية لولا ما شابه من ذكر أحاديث ضعيفة وموضوعة.

وقد أحسن الحافظ العراقي (ت806هـ) صنفاً حينما خرج أحاديث (الإحياء) وبين صحيحها من ضعيفها في مصنف سماه (المغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في إحياء علوم الدين من الأخبار) وهو مطبوع بهامش (الإحياء) (38).

قلت: ومن كتب الوعظ التي وقع فيها الموضوع أيضاً كتاب (قوت القلوب) لأبي طالب المكي، و(غنية الطالبين) للجيلاني، وكتاب (تنبيه الغافلين) للسمرقندي الذي يجب الحذر مما فيه من موضوعات وإسرائيليات وكذا كتاب (بستان العارفين) له، ومما ينبغي الحذر منه أيضاً كتاب (نزهة المجالس)، فقد أفسد

عقول العامة بما فيه من خرافات وأكاذيب. فلينتبه أهل العقول والبصائر من الكتب والمصنفات المشتملة على الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وأخبار، وحكايات، التي هي من جنس المنخقة والموقوذة والمتردية والنطيجة، مع أشياء أخرى لا يعول عليها من شَمَّ ريح العلم ولو مرة في حياته، فكم من مؤلف حاطب ليل، وجارف سيل، لا يميز بين الصحيح والضعيف، ويظن كل مدور رغيفاً!! فليحذر الوعاظ والمرشدون والأئمة، والخطباء، والمؤلفون والمحاضرون، وليحرصوا على أن لا يعتمدوا على هذه الكتب وأشباهاها في الثقة بالأحاديث والاعتماد عليها فيما ذكرته، وفي كتب السنن المعتمدة كفاية ومتسع، كالكتب الستة، و(الموطأ)، و(مسند) الإمام أحمد، و(الترغيب والترهيب) للمنذري و(الأدب المفرد) للإمام البخاري، و(رياض الصالحين) للإمام النووي مع التحري والتخير من الكتب التي لم يلتزم مؤلفوها فيها الصحة.

ولهذا دعا الأستاذ الإمام ابن عاشور وهو الداعية الفذ والمصلح الحق كل المسلمين إلى الذود عن الدين والدفاع عن سنة خير المرسلين حيث قال: "على كل من يتصدى لإصلاح حال المسلمين أن ينبّه على تمحيص الآثار لما في التساهل في قبول واهنها من الأخطار التي لا يقدر المرء مقدار ما تُفضي إليه، فمن حق المسلم الإعراض عنها والاشتغال بالصحيح والحسن فهو أهون عليه" (39).

وقد نبه الشيخ ابن عاشور -رحمه الله- على مجموعة كبيرة من الأحاديث الموضوعة راجعة على السنة الناس، حيث قال:

(26) "تحقيقات وأنظار" (ص: 161-162).

(27) ينظر: "تذكرة الموضوعات" للفتني (ص69).

(28) "إحياء علوم الدين" (2/208 ط، دار المعرفة).

(29) "ضعيف جدا": أخرجه الطبراني في "الأوسط" (29/1) من طريق يزيد بن ربيعة عن أبي الأشعث الصنعاني عن أبي عثمان النهدي عن أبي ذر مرفوعاً، وقال: تفرد به يزيد بن ربيعة، وأورده السيوطي في "اللائي" (317/2) وسكت عليه، وأما الهيتمي فقال في "مجمع الزوائد" (10/248): رواه الطبراني، وفيه يزيد بن ربيعة الرحبي وهو متروك، وأشار المنذري (9/3) إلى تضعيفه.

وقد أنكر أبو حاتم أحاديثه عن أبي الأشعث كما في "الجرح والتعديل" (4/261) وهذا منها كما ترى، وقال الجوزجاني: أخاف أن تكون أحاديثه موضوعة.

(30) "المستدرک" (317/4).

(31) "المعجم الأوسط" (29/1) رقم: 4930.

(32) "المغني" (ص328/رقم: 1186).

(33) "المقاصد الحسنة" (670/1).

(34) "شعب الإيمان" (13/155) رقم: 10102.

(35) "الجامع الصغير" (1/12207).

(36) المجلة الزيتونية، المجلد السابع، عدد جانفي 1947 (ص25).

(37) "تحقيقات وأنظار" (ص109).

(38) قلت: لما خرج أبو الفضل العراقي أحاديث كتاب "إحياء علوم الدين" للغزالي في كتابه "المغني عن حمل الأسفار"، لم يخرج الآثار وقال ليست من شرطه. ينظر: ابن دامة: "المغني" (2/1003).

(39) ن.م (ص94).

{طَلَبُ الْعِلْمِ أَفْضَلُ عِنْدَ اللَّهِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ وَالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ}
رواه الديلمي في (مسند الفردوس)
(2/483) عن ابن عباس، قال المناوي في (شرح الجامع): "في إسناده وضاع".

{طَلَبُ الْعِلْمِ سَاعَةً خَيْرٌ مِنْ قِيَامٍ لَيْلَةٍ، وَطَلَبُ الْعِلْمِ يَوْمًا خَيْرٌ مِنْ صِيَامٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ}⁽⁴⁴⁾
رواه الديلمي في (مسند الفردوس)
(441/2)، بسند ضعيف.

{لَا عَزَاءَ بَعْدَ ثَلَاثِ}⁽⁴⁵⁾
{مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ}
رواه أحمد والطبراني وهو حديث ضعيف.

{مَنْ كَانَ يَحْسُنُ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالْعَرَبِيَّةِ فَلَا يَتَكَلَّمَنَّ بِالْفَارَسِيَّةِ فَإِنَّهَا تَوْرَثُ النِّفَاقَ}⁽⁴⁶⁾
رواه الحاكم في (المستدرک) وقال: "صحيح"، وأنكره الذهبي.

{الصَّلَاةُ مَثْنَى مَثْنَى، تَشْهَدُ فِي رَكَعَتَيْنِ، وَتَبَاءَسُ، وَتَمَسْكُنُ}
لا يعرف أصله.

{قَدِّمُوا قُرْبِيًّا وَلَا تَقْدِّمُوهَا وَتَعْلَمُوا مِنْهَا وَلَا تَعْلَمُوهَا، لَوْلَا أَنْ تَبْطُرَ قُرَيْشٌ لِأَخْبَرْتَهَا بِالَّذِي لَهَا عِنْدَ اللَّهِ عِزٌّ وَجَلٌ}
أخرجه جماعة بأسانيد كلها ضعيفة.

{يَا جَابِرُ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ نُورَ نَبِيِّكَ ...}
حديث طويل، وهو حديث منكر يتردد حاله بين الضعف والوضع.

وقد تتبع الشيخ ابن عاشور-رحمه الله- هذه الأحاديث وتبين له أنها ليست من قول الرسول ﷺ، وشواهد الغلط في نسبتها إليه واضحة سنداً ومعنى.

(40) قلت: قال العقيلي في "الضعفاء" (348/3): "منكر لا أصل له"، وقال الحاكم في "المستدرک" (98/4): «حديث يحيى بن يزيد حديث صحيح، وإنما ذكرت حديث محمد بن الفضل متابعاً له». فتعقبه الذهبي بقوله: «بل يحيى ضعّفه أحمد وغيره، وهو من رواية العلاء بن عمرو الحنفي، وليس بعمدة، وأما الفضل فمُتَّهم، وأظن الحديث موضوعاً». وقال في "الميزان" (103/3): «موضوع»، ونقل عن أبي حاتم قوله: «هذا كذب».

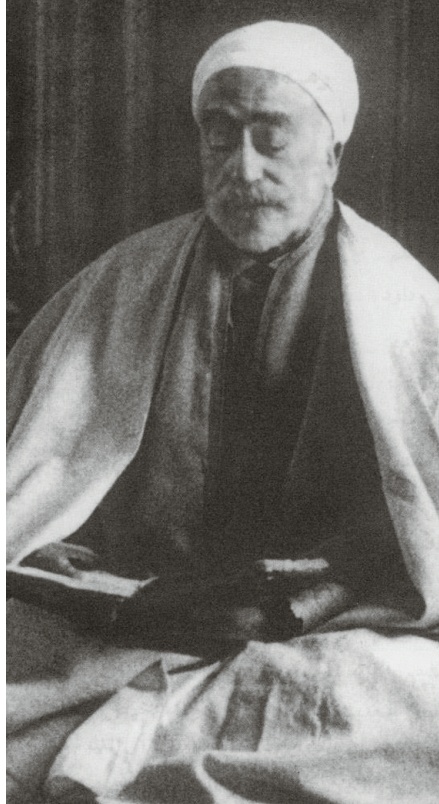
(41) رواه أبو نعيم في "أخبار أصبهان" (340/2)، وكذا أبو يعلى في "مسنده" (1881/402/3) عن منصور بن أبي مزاحم حدثنا محمد بن الخطاب البصري عن علي ابن زيد عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً، وذكره ابن أبي حاتم في "العلل" (376/2) فقال: سألت أبي عن حديث رواه منصور بن أبي مزاحم فذكره قال: فسمعت أبي يقول: هذا حديث باطل ليس له أصل. (42) ينظر: "المستدرک" للحاكم (670/2/رقم: 4221).

(43) رواه الحاكم في "المستدرک" (97/4/رقم: 6998)، والبيهقي في "شعب الإيمان" (159/3/رقم: 1495)، وأورده الألباني في "السلسلة الضعيفة" (339/3).

(44) قال الفتني في "تذكرة الموضوعات" (ص: 18) موضوع: فيه نهشل كذاب.

(45) يراجع: نقد الشيخ ابن عاشور لهذا الحديث في المجلة الزيتونية، م/3، العدد 2، فيفيري 1939م، (ص: 59-61).

(46) ينظر: "الفردوس بمأثور الخطاب" (516/3/رقم: 5607).



"إن من أكبر ما أضر بالمسلمين في تصورهم معاني الدين هو غرورهم بما أملي عليهم من تهوين أمر العمل بشرائع الإسلام ورضاهم بالاعتصار على فضيلة الإيمان والإسلام مع إهمال كثير من الأعمال، ومن قلب حقائق شرعية في أصول الدين أو في فروعها، وهذه الأحوال إنما جرّها إليهم مرويات ضعيفة تكاثرت بين المسلمين بسبب تهاون بعض أهل الحديث بالأحاديث الضعيفة في فضائل الأعمال، وقد أدخلت تلك الأحاديث الموضوعية الشائعة بين المسلمين والمجهول وهنّها عند عامتهم وكثير من خاصتهم المعرضين عن تمحيص أسانيد الأحاديث، أغلظاً كثيرة سرى مفعولها في الناس، فلم تخل بعض كتبهم من بعضها، فكان حقاً على كل من يتصدى لإصلاح المسلمين أن ينبه على تمحيص الآثار لما في التساهل في قبول واهنها من الأخطار التي لا يقدر المرء مقدار ما تفضي إليه، فمن حق المسلم الإعراض عنها والاشتغال بالصحيح والحسن فهو أهون عليه، وها أنا أذكر طائفة منها مرتبة على حروف المعجم وهي كالآتي:

{أَجَبُوا الْعَرَبَ ثَلَاثَ: لِأَنِّي عَرَبِيٌّ، وَالْقُرْآنُ عَرَبِيٌّ، وَكَلَامُ أَهْلِ الْجَنَّةِ عَرَبِيٌّ}
رواه الحاكم وصحّحه على عاداته، وقال الأئمة ضعيف⁽⁴⁰⁾.

{إِذَا ذَلَّتِ الْعَرَبُ ذَلَّ الْإِسْلَامُ}⁽⁴¹⁾
رواه أبو يعلى في مسنده قال العراقي في رسالته في (فضل العرب): هو حديث صحيح، قال المناوي: وفيه ما فيه.

{اطْلُبُوا الْعِلْمَ وَلَوْ بِالصَّيْنِ}
رواه ابن عدي في (الكامل)، من طريق ظريف بن سليمان أبو عاتكة عن أنس، وقال البخاري: "ظريف منكر الحديث"، ورواه أحمد الجوباري بسنده إلى أبي هريرة، والجوباري كذاب وقد سرق هذا الحديث من أبي عاتكة، رُكِبَ له إسناداً آخر إلى أبي هريرة.

قال السيوطي في (اللآلئ المصنوعة) (175/1) عن ابن حبان: "هو باطل لا أصل له"، وقال البيهقي في (شعب الإيمان): متنه مشهور وإسناده ضعيف.

{إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ الْخَلْقَ، فَأَخْتَارَ مِنَ الْخَلْقِ بَنِي آدَمَ وَأَخْتَارَ مِنْ بَنِي آدَمَ الْعَرَبَ، وَأَخْتَارَ مِنَ الْعَرَبِ مُصَرَّ، وَأَخْتَارَ مِنْ مُصَرَّ قُرَيْشًا، وَأَخْتَارَ

كما نبه الشيخ -رحمه الله- عن أسباب رواية هذه الأخبار الموضوعية حيث قال في (كشف المغطى) (ص23): "وإذا أخطأنا بأسباب رواية الأخبار الموضوعية أو الضعيفة النسبة إلى رسول الله ﷺ وجدناها خمسة: افتراء، أو نسياناً، أو غلطاً، أو ترويجاً، أو إغراباً".

وعناية الشيخ -رحمه الله- بالأحاديث الموضوعية الشائعة على ألسنة الناس وتقصيه لها تدعونا إلى استنتاج ما يلي:

- لم يكن تبحر الشيخ ابن عاشور في التفسير فحسب بل كان على علم واسع بصناعة الحديث متناً وسنداً وتحقيقاً في هذا الفن وتدقيقاً وتتبعاً للمصادر ومعرفة بكتب الحديث الصحيحة والموضوعية وخبرة واسعة بمسالكها قل نظيرها في عصره.
- خطر هذه المرويات على المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي وما ينجر عن ذلك من قلب لحقائق شرعية في أصول الدين وفروعه لذا وجب التنبيه والكشف والبيان وذكر المصدر والراوي.
- حسن التبويب: فقد رتب الشيخ ابن عاشور هذه المجموعة من الأحاديث طبق حروف المعجم، وفي ذلك دلالة على منهجية الشيخ -رحمه الله- (47).
- وقد أوصى الشيخ ابن عاشور في مقال بـ(المجلة الزيتونية) (48) علماء الحديث بجملة من التوصيات والاقتراحات منها:
- أن يسد باب التسامح في إيداع الأحاديث الضعيفة في كتب الحديث ولو كانت في فضائل الأعمال، فإن ترك ذلك أعظم فائدة للدين من ذكره. وفي الأحاديث الحسان بلاغ لطالبي الفضائل.
- أن يطرح الاشتغال بضبط الرواة بعد ما محص الحفاظ صحيح الحديث من عليه، فإن الاشتغال بذلك أصبح قليل الجدوى، فليقتصر على ذكر الصحابي الراوي للحديث وعلى رتبة ذلك الحديث في نظر أهل النقد كما فعل جلال الدين السيوطي (ت911هـ) في (الجامع الكبير) في القسم الأول منه وأن يذيل الحديث بمنازع علماء الفقه في الاستنباط منه، وهي طريقة مالك في الموطأ وهي الطريقة المثلى.

وهكذا تتجلى لنا من خلال مؤلفات الشيخ ابن عاشور -رحمه الله- عنايته بالمصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي. فلقد ألف

فيها المؤلفات القيمة وعلق عليها التعليقات الدقيقة، وحقق المسائل فكان راوية من رواة الحديث في عصر قل فيه حفاظ هذا الفن، وكان ناقداً مصححاً لما شاع من أحاديث موضوعية أو ضعيفة (49).

وفي ختام الحديث عن جهود الشيخ في مقاومة الوضع أود أن أوضح أمراً شائعاً بين طلبة العلم وبعض أهل العلم؛ وهو "أن العلامة ابن عاشور ليس من أهل العلم بالحديث فضلاً عن أن يكون من المحققين فيه، وهو في ذلك ناقل شأنه كشأن أكثر المتأخرين".

أقول: إن ابن عاشور لم تكن شهرته بعلم الحديث كشهرته بعلم التفسير أو المقاصد -على سبيل المثال- لأن هذا العالم -كما يقول أكثر من ترجم له- لم يأخذ حقه، ولم ينصف. ولكن لا يعني ذلك أنه ليس من أهل العلم في الحديث في نفس الأمر، ولا يعني أن بحث علوم الحديث عند ابن عاشور أو دراسة ابن عاشور محدثاً ليس له كبير جدوى.

وربما يكون لهؤلاء رأي آخر إذا اطلعوا على بعض ما كتبه ابن عاشور، أو كتب عنه في ذلك الشأن.

وفيما يلي سأورد شيئاً مما وقفت عليه في هذا الموضوع بإيجاز؛ إذ المقام لا يسمح بالبسط، وذلك من خلال الأمور التالية:

- **أولاً:** لقد نشأ العلامة ابن عاشور في أسرة يهتم أهلها بالحديث النبوي الشريف وبه يحتفلون كل عام في شهر رمضان المعظم، ويجمعون لتدارسه في أسماهم الرمضانية. ونال الإجازات النادرة في هذا العلم من كبار رواة الحديث. فقد روى عن جده الوزير محمد العزيز بوعتور سند "الفربري" وهو سند مشهور، به أجاز كثير من علماء المغرب العربي. وبهذا السند يعتز ويفتخر كل من أجاز على أيديهم، والاستقراء التاريخي يثبت عراقة أهل تونس خصوصاً، وأهل المغرب العربي عموماً في علم الحديث.
- وعلم الحديث يشكل جانباً هاماً من جوانب فكره انصرف إليه باعتباره المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي.

فكان الإمام الحافظ، والراوية الحجة للحديث النبوي، واهتماماته بالحديث لا تظهر في مؤلف واحد من مؤلفاته، بل تمتد عنايته إلى كل مؤلفاته، فما من فن من الفنون، أو علم من العلوم إلا وتطرق الشيخ إلى أحد مسأله مستشهداً عليه بالحديث النبوي، فتفسيره (التحرير والتنوير) حافل بالأحاديث المتنوعة، وإنتاجه اللغوي لا يخلو من الرجوع إلى كلام الرسول ﷺ.

ولم يكتف الشيخ بنقده لمرويات شائعة في الصحف والمجلات، بل قد ألف المؤلفات القيمة في هذا الشأن ككتاب (النظر الفسيح عند مضايق الأنظار في الجامع الصحيح) للبخاري، وكتاب (كشف المغطى من المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ).

• **ثانياً:** مصادر الشيخ ابن عاشور في علوم الحديث ومصطلحه تمتد من بداية تدوين هذا العلم، وتنتهي بعصر الشيخ، فكتب الحديث المعروفة كـ (الكتب الستة) قد درسها الشيخ، واستقى منها، واستدرك، ونقد الرواية متناً وسنداً، وألم بفنون هذا العلم، وفروعه، واعتمد على مصادر أخرى كثيرة من كتب السنة.

• **ثالثاً:** للشيخ ابن عاشور مقالات ومؤلفات كثيرة في السنة، وهي ما بين شروح، وبحوث، ونقد، والمقام لا يتسع لبسط ما تحتوي عليه هذه المؤلفات؛ فمن تلك المقالات والمؤلفات ما هو مطبوع ومنها ما هو مخطوط (50).

فمن المطبوع من المقالات ما يلي:

- دفع إشكال في حديث {سألت ربي ألا يسلم على أمتي عدواً من سوى أنفسهم}.
- شرح حديث {من سئل علماً فكتمه ألجمه الله بلجام من نار يوم القيامة}.
- شرح حديث {من لم يهتم بأمور المسلمين فليس منه}.

ومن المخطوط:

- تعليقات على شرح حديث أم زرع.
- أما البحوث في السنة فمنها:
- درس في موطأ مالك: وتحتة تعرض لعدد من الأحاديث والمباحث.

(47) ينظر: شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور: حياته وآثاره" لبلقاسم غالي (ص109).

(48) ينظر: المجلة الزيتونية مجلد 1، الجزء 10، جوان 1937م، (ص195-196).

(49) ينظر: "شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره" (ص110).

(50) ينظر: "شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره" (ص89).

محمد عوامة، نشر: دار الرشيد- سوريا، ط/الأولى 1406هـ/1986م.

6. **تهذيب الكمال في أسماء الرجال:** لأبي الحجاج يوسف جمال الدين المزي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، نشر: مؤسسة الرسالة- بيروت، ط: الأولى، 1400هـ/1980م.

7. **الثقات:** لمحمد بن حبان البستي، نشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، ط/الأولى 1393هـ.

8. **الجامع الكبير:** لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، تحقيق: بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط/1998م.

9. **جمع الجوامع المعروف بالجامع الكبير:** لجلال الدين السيوطي، نشر: دار السعادة للطباعة- مصر، ط/2005م.

10. **سنن ابن ماجه:** لابن ماجة القزويني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، نشر: الرسالة العالمية-بيروت، ط/الأولى 1430هـ/2009م.

11. **سنن أبي داود:** لأبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، تحقيق، شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي، نشر: دار الرسالة العالمية، ط/الأولى 1430هـ/2009م.

12. **سنن البيهقي:** لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط/ الثالثة 1424هـ.

13. **سنن الدارقطني:** لأبي الحسن علي الدارقطني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم، نشر: مؤسسة الرسالة، ط/الأولى 2004.

14. **سير أعلام النبلاء:** لشمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وجماعة، نشر: مؤسسة الرسالة، ط/1988م.

15. **شيخ الإسلام الأكبر محمد الطاهر بن عاشور:** لمحمد الحبيب بن الخوجة، نشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، ط/1425هـ/2004م.

16. **فتح البيان في مقاصد القرآن:** لمحمد صديق خان القنوجي، نشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، ط/1412هـ/1992م.

17. **فيض القدير شرح الجامع الصغير:** لعبد الرؤوف المناوي، نشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ط/الأولى، 1356هـ.

18. **كشف الخفاء ومزيل الإلباس:** لأبي الفداء العجلوني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، نشر: المكتبة العصرية، ط/الأولى، 1420هـ/2000م.

19. **اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة:** لجلال الدين لسبوطي، تحقيق: صلاح بن محمد بن عويضة، نشر: دار الكتب العلمية- بيروت، ط/الأولى، 1417هـ/1996م.

20. **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين:** لابن حبان البستي، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، نشر: دار الصميعي- الرياض، ط/الأولى، 1420هـ.

21. **المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة:** لشمس الدين السخاوي، تحقيق: عبد الله الصديق، نشر: دار الوفاء- المنصورة، مصر.

22. **من جهود شيوخ الزيتونة في التحذير من الأحاديث الضعيفة والموضوعة:** لطف بن علي بوسريخ، نشر: دار بن حزم- بيروت، ط/الأولى، 2004م.

23. **الموضوعات:** لأبي الفرج بن الجوزي، نشر: مكتبة أضواء السلف-الرياض، ط/الأولى 1997م.



بلقاسم الغالي، خصوصاً الفصل الثاني من الباب الثاني الذي جاء بعنوان: ابن عاشور محدثاً (ص89-110)، وكتاب شيخ الإسلام الإمام الأكبر محمد الطاهر ابن عاشور تأليف الشيخ محمد الحبيب بن خوجة (ص326-405).

ولإبداع ابن عاشور العلمي والحديثي تغنى شعراء تونس وفاخرو به في البلدان والأمصار، فقد جاء على لسان الشاعر الأديب مصطفى خريف قائلاً:

فدى لأبي الزيتونة القوم وابنه
وشيوخ علاها جاحد الفضل كافرُهُ

لقد كاد نور العلم فيها لا ينطفئ
فأوقده الشهم ابن عاشور طاهرُهُ

إمام على نهج الحقيقة سائر

هذه إلى نهج الحقيقة فاطرُهُ

أخو عزمات لاتلين لعازم

ورب مرآيا ليس تفني مآثره.

المصادر والمراجع

1. **الأعلام:** لخير الدين الزركلي، نشر: دار العلم للملايين، ط/الخامسة عشر 2002م.

2. **التاريخ الكبير:** لمحمد بن إسماعيل البخاري، ط: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، محمد عبد المعيد خان.

3. **تاريخ بغداد:** للخطيب البغدادي، تحقيق، د.بشار عواد معروف، نشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط/الأولى، 1422هـ.

4. **تحقيقات وأنظار في القرآن والسنة:** لمحمد الطاهر بن عاشور، نشر: دار السلام- القاهرة، ط/الثانية 2008م.

5. **تقريب التهذيب:** لابن حجر العسقلاني، تحقيق،

- بحث بعنوان: من يجدد لهذه الأمة أمر دينها، وقد أفاض فيه، وأبدع أيما إبداع.
- تحقيق معنى الحديث القدسي.
- نشأة علم الحديث، والتعريف بموطأ الإمام مالك: وهو بحث جليل غني بما تناوله من مسائل رغم وجازته.

وله -رحمه الله- تنبيهات على جملة من الأحاديث الضعيفة والموضوعة منها:

- التنبيه على أحاديث ضعيفة أو موضوعة راجعة على ألسنة الناس.

- الأسانيد المريضة الزواية: حديث {طلب العلم فريضة}.

- مراجعة ونقد لكتاب (فتح الملك العلي) لأبي الفيض الغماري.

- حديث أولية خلق النور المحمدي.

وله -رحمه الله- كتابان عظيمان في السنة يعدان نمطاً فريداً في التصنيف يكمل بهما ما قاله المحدثون والشرح من رجال الحديث النبوي في الموطأ، وصحيح البخاري، كما يقول معالي الشيخ ابن الخوجة.

وهذان الكتابان هما:

- (كشف المغطى في المعاني والألفاظ الواقعة في الموطأ).

- (النظر الفسيح عند مضائق الأنظار في الجامع الصحيح).

هذان تيسر إيرادُهُ في هذه العجالة؛ إذ أن ما ذكرناه يحتاج إلى كثير من بسط وبيان، وتوضيح لما احتوت عليه من المباحث الدقيقة، ومن أراد الاستزادة فليرجع إلى الكتب التي تكلمت على سيرة ابن عاشور وخصوصاً كتاب (شيخ الجامع الأعظم محمد الطاهر بن عاشور حياته وآثاره) للدكتور